الأمم المتحدة

A/61/649–S/2006/1005

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البندان ١٧ و ٢٧ من جدول الأعمال
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي ممثل البلد المنسق لمجموعة جوام (جورجيا وأوكرانيا وجمهورية أذربيجان وجمهورية مولدوفا)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة بلدان جوام (المنظمة – جوام)، اعتمده الاجتماع الوزاري للمنظمة – جوام المعقود في بروكسل في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق الأول) وبياناً من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيد فولوديمير يلتشينكو، باسم المنظمة – جوام في الاجتماع الرابع عشر لمجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بروكسل في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر المرافق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٧ و ٢٧ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيكتور **كريجانيفسكي**
القائم بالأعمال بالنيابة

281206 281206 06-67625 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بيان من مجلس وزراء خارجية منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة جوام

بروكسل، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

يعرب مجلس وزراء خارجية مجموعة جوام عن قلقه البالغ إزاء ما يسمى ''الاستفتاء الدستوري'' المقرر إجراؤه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في منطقة ناغورني – كاراباخ بجمهورية أذربيجان.

ويشدد المجلس على أن إجراء ما يسمى ''الاستفتاء'' ينتهك دستور جمهورية أذربيجان وينتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ومن ثم لن تكون له أي آثار قانونية وستعتبر نتائجه لاغية وباطلة.

ويؤكد الوزراء أن ما يسمى ''الاستفتاء'' يعيق عملية سلام جارية، ويهدف إلى فرض حالة الأمر الواقع في المنطقة ويضلل المجتمع الدولي.

ويشدد مجلس مجموعة جوام على أن هذا الإجراء مخالف لمعايير وقيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. وأي وثيقة دستورية تتوخى الحكم الذاتي لسكان منطقة ناغورني – كاراباخ لا يمكن أن توضع إلا عن طريق عملية قانونية وديموقراطية وسلمية، مع مشاركة كل سكان المنطقة المكونين من الطوائف الأرمينية والأذربيجانية بشكل كامل ومتساوٍ ومباشر.

ويدعو مجلس وزراء خارجية مجموعة جوام الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى إلى إدانة هذا الإجراء غير القانوني ودعم الجهود الجارية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع على أساس السلامة الإقليمية لأذربيجان ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بيان من رئيس وفد أوكرانيا، الممثل الدائم لأوكرانيا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فولوديمير يلتشينكو، في الاجتماع الرابع عشر للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا باسم الدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة جوام

بروكسل، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

باسم أعضاء منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة جوام، أود أن أعرب عن امتناننا لمضيفينا البلجيكيين لما حبونا به من كرم الضيافة ولتنظيمهم الممتاز للاجتماع. ويسعدنا بشكل خاص أن بروكسل أصبحت هذه الأيام عاصمة لمنظمة أخرى تعمل بنشاط على تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا وما وراءها بكثير. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا الكبير للرئاسة البلجيكية عن أنشطتها الأساسية خلال السنة بأكملها.

وبطبيعة الحال، نود أيضا أن نرحب بوزير خارجية إسبانيا. وتتمنى الدول الأعضاء في مجموعة جوام للرئاسة الإسبانية الجديدة كل النجاح والحيوية في الاضطلاع بهذه المهمة الشاقة.

لقد كان عام ٢٠٠٦ معلما بارزا لمجموعة جوام. ففي ٢٣ أيار/مايو، في مؤتمر قمة مجموعة جوام في كييف (أوكرانيا)، الذي حضره عدد من رؤساء الدول والحكومات والأمين العام للمنظمة ومسؤولون رفيعو المستوى من الدول المشاركة في هذه المنظمة، أنشأ رؤساء جمهورية أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية — مجموعة جوام بوصفها منظمة إقليمية دولية.

وأكد رؤساء دول مجموعة جوام من جديد أن أولويات المنظمة هي تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنمية الاقتصادية، وضمان الأمن والاستقرار، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب الدولي والنزعة الانفصالية العدوانية والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعميق التكامل الأوروبي وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه لشعوب بلدانهم. وتتطابق أولويات مجموعة جوام هذه تماماً مع المبادئ والأهداف الرئيسية للمنظمة.

إن الدول الأعضاء في مجموعة جوام تولي أهمية كبيرة لزيادة تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة أمنية جامعة وشاملة، ومنتدى للحوار السياسي، ووسيلة رئيسية للإنذار المبكر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع، وآلية تعاون مهمة لتعزيز قيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنحاء منطقة المنظمة وخارجها.

ومن الواقع أن جهود المنظمة والمجموعة في ميدان الأمن تصب في نفس الاتجاه. وتبقى تسوية ''الصراعات التي طال أمدها'' في منطقة المنظمة، وخاصة في منطقة ترانسدنيستريا بمولدوفا ومنطقة جنوب أوسيتيا/تسخينفالي وأبخازيا في جورجيا ومنطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان، على رأس جدول الأعمال الأمني الشامل للمنظمة وستظل أحد الأهداف ذات الأولوية للتعاون داخل مجموعة جوام.

وقد حاولت الدول الأعضاء في مجموعة جوام، منذ البدايات الأولى للإعلان عن مشاركتها في عملية هلسنكي، أن تقوم بدور أساسي في أنشطة المنظمة بشأن منع الصراعات وحلها. وتمارس أوكرانيا، بوجه خاص، مهامها كوسيط وضامن للتسوية في منطقة ترانسدنيستريا بجمهورية مولدوفا وهي ملتزمة بمواصلة هذه الأنشطة في المستقبل. وتؤمن بلداننا بأن مقترحات رئيس أوكرانيا فيكتور يوشتشينكو، ''التسوية من خلال الديمقراطية''، تشكل أساساً متيناً للمزيد من العمل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد تأييدنا لخطة رئيس جورجيا ميخائيل ساكاشفيلي من أجل التسوية السلمية للصراع في منطقة جنوب أوسيتيا/تسخينفالي، وكذلك للأنشطة الجارية لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية السلام في منطقة ناغورني - كاراباخ بأذربيجان.

ونحن ندرك أن استمرار الصراعات دون حل في أراضي جمهورية أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا يهدد سيادة هذه الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويعيق تنفيذ إصلاحات ديمقراطية كاملة وتحقيق التنمية المستدامة، ويعرض الأمن الإقليمي للخطر، ويؤثر سلباً على عمليات التكامل الأوروبي الشامل ويتحدى المجتمع الدولي بأكمله.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن النهج الأمني التعاوني للمنظمة يعني أنه ليس هناك بديل للحل السلمي لهذه الصراعات، الذي يجب أن يستند إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، والسيادة، والسلامة الإقليمية، وحرمة حدود الدولة المعترف بها دولياً، وإلى قرارات مجلس الأمن ومقررات المنظمة ذات الصلة.

وتؤكد الدول الأعضاء في مجموعة جوام أهمية تجريد مناطق الصراع من السلاح وإقامة الأمن في هذه المناطق بمساعدة قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي يجب أن تنشر هناك في إطار ولاية الأمم المتحدة أو ولاية المنظمة لتهيئة الظروف الملائمة لعودة السكان وللتعايش السلمي للمجموعات الإثنية.

ونرحب أيضاً هذه السنة بالجهود والنهج الجديدة للرئاسة البلجيكية الرامية إلى بناء الثقة في مناطق الصراع المذكورة أعلاه من خلال إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك بتيسير تبرعات المانحين والتنمية الديمقراطية والاستجابة السريعة للمخاطر والتهديدات.

وتتابع دول مجموعة جوام عن كثب التطورات المحيطة بحل مسألة كوسوفو. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة هناك إلا إذا كان اتفاق الوضع النهائي مقبولاً للأطراف المعنية وتم التوصل إليه على أساس توافق الآراء. وفي هذا السياق، يشكل قرار مواصلة المحادثات خطوة إيجابية.

إن ما يسمى ''استفتاء الاستقلال'' الأخيران في منطقة ترانسدنيستريا، بجمهورية مولدوفا وفي منطقة جنوب أوسيتيا/تسخينفالي بجورجيا، فضلاً عن نية تنظيم ما يسمى ''استفتاء دستوريا'' في منطقة ناغورني - كاراباخ بأذربيجان، يشكل في رأينا تهديداً كبيراً وتحدياً للاستقرار ولاستمرار عملية التسوية. ولذلك فإننا نرحب برد فعل رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام لمجلس أوروبا وبيانات الأغلبية الساحقة لدول المنظمة، التي رفضت رفضا قاطعا الاعتراف بنتائج هذه الاستفتاءات وفقاً للمبادئ المشتركة للمنظمة.

وفي الوقت نفسه، نقول لسكان المناطق ذات النزعة الانفصالية إن المؤسسات الأوروبية ودولها الأعضاء على استعداد لبذل قصارى جهدها لتعجيل عمليات التسوية، مع تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة وضمانات قانونية للناس والمؤسسات لكفالة حقوق الإنسان واقتصاد السوق واللغة الإثنية والحرية الدينية داخل الدولة المعاد توحيدها.

إن الدول المشاركة، الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - مجموعة جوام، ترى أن مسائل أمن الطاقة، التي احتلت الواجهة عند بداية هذا العام، لا يمكن فصلها عن الأمن الإقليمي والأمن الوطني لكل من الدول المشاركة. وخلال العام ٢٠٠٦، دفع هذا المفهوم جهود الدول المشاركة في المنظمة نحو المشاركة بنشاط أكبر في تنفيذ أحكام وثيقة استراتيجية ماستريخت التي وضعتها المنظمة عام ٢٠٠٣ بشأن أمن الطاقة. ومن خلال عدد من الخطوات الملموسة، أكدنا من جديد أن بإمكان المنظمة أن تستجيب للتحديات الناشئة

وأن تضيف قيمة إلى جهود المجتمع الدولي المتضافرة في هذا المجال. لذلك فإن الدول الأعضاء في مجموعة جوام تؤيد مشاركة المنظمة المستمرة في الحوار والتعاون بين الأقاليم في مجال الطاقة.

ونرى أن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة جوام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستساهمان في زيادة التعاون المثمر في تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء في أوروبا الموسعة.